أزمات اقتصادية متفاقمة

الخبر:

انتقدت المفوضية الأوروبية، الأربعاء، فرنسا لزيادة ديونها، موبخةً إياها في ذروة حملة انتخابات مبكرة يواجه فيها الرئيس إيمانويل ماكرون تحدياً قوياً من اليمين المتطرف واليسار.

وتسلط الأضواء على فرنسا لأنها ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي وتواجه اضطرابات سياسية بعد أن دعا ماكرون إلى إجراء انتخابات وطنية مبكرة في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيو الحالي إلى ٧ تموز/يوليو المقبل رداً على النتائج الضعيفة لحزبه في الانتخابات الأوروبية.

فرنسا واحدة من ٧ دول ألزمتها المفوضية الأوروبية بالبدء في "إجراء عجز مفرط"، وهي الخطوة الأولى في عملية مطولة قبل إجبار أي دولة عضو في الكتلة على اتخاذ مسار تصحيحي.

وبلغ الدين العام الفرنسي ١١٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣، وتتوقع المفوضية أن يرتفع إلى ١١٢,٤٪ هذا العام، و١١٣,٨٪ عام ٢٠٢٥. وهذا يزيد عن ضِعف حد الاتحاد الأوروبي البالغ ٦٠٪. وبخلاف فرنسا، وبخت المفوضية علنا أيضا إيطاليا وبولندا وبلجيكا والمجر ومالطا وسلوفاكيا.

التعليق:

يشهد العالم أزمات اقتصادية منذ سنوات، والملاحظ أن هذه الأزمات في تفاقم متواصل ولا توجد بوادر انفراج. فرنسا، على سبيل المثال، والتي تعتبر من الدول القوية في العالم، تعيش عجزا اقتصاديا وتدهورا لمستوى العيش. فقد ذكر المعهد الوطني للإحصاء الفرنسي في بيان أنه في عام ٢٠٢٣ وصل العجز العام إلى ٥,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الدين العام إلى حوالي ١١١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بعد ١١٢ في المئة بنهاية ٢٠٢٢. وأوضح المعهد أن العجز العام يبلغ ١٥٤ مليار يورو (حوالي ١٦٧ مليار دولار)، مقارنة بـ٤,٨ بالمئة في عام ٢٠٢٢ و٦,٦ بالمئة في عام ٢٠٢١. وأضاف البيان أن الإيرادات تباطأت بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٣ بزيادة بنسبة ٢ بالمئة بعد ٧,٤ في عام ٢٠٢٢. وكشف المعهد أن الإنفاق يستمر في الانخفاض ويصل إلى ٥٧,٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان ٥٨,٨ بالمئة في عام ٢٠٢٢.

إن تفاقم الأزمة الاقتصادية لا يعود إلى غياب الإجراءات والمحاولات من أجل المحاولة من الخروج من هذا الوضع المتدهور، ولكن هذه الإجراءات لم تغير من الحال شيئا وهي في حقيقة الأمر لا تعتبر حلولا حقيقية لأن الحكام لا يريدون الإقرار بأن أصل المشكل هو في النظام الاقتصادي، وأنه للخروج من الأزمة يجب التفكير خارج الصندوق، والقيام بتغييرات جذرية تقطع مع النظام الرأسمالي الحالي.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

نذير بن صالح – ولاية تونس